# تجربـة دولة الإمارات العربية المتحدة

# (ثانيا)

# تجربة الإمارات في إنشاء منظومة المؤهلات الوطنية

# لدعم وتنظيم واقع التأهيل و التوجيه المهني

---


**تقديم :**

**الدكتور / عبد الرحمن محمد النهال**

**مدير إدارة البحث والتطوير**

**للهيئة الوطنية للمؤهلات**

**دولة الامارات العربيه المتحده**


**المحاور الرئيسية للورقة:**

- ✓ تمهيد حول فكرة عالمية منظومة المؤهلات و اهميتها في السوق العالمية المفتوحة سواء على المستوى المحلي أو العالمي بالنسبة للأفراد و المؤسسات التعليمية والتدريبية.
- ✓ التعريف بالهيئة الوطنية للمؤهلات و مرسوم انشاءها و أهدافها و اهميتها و الدور الذي تلعبه في تنمية المجتمع.
- ✓ عرض نوعية الخدمات التي تقدمها الهيئة الوطنية للمؤهلات سواء على مستوى الأفراد أو مستوى المؤسسات التعليمية و التدريبية.
- ✓ استعراض البرنامج الوطني للسير بالخطة الاستراتيجية للهيئة الوطنية للمؤهلات لكي تصبح المظلة الرئيسية للإشراف على جميع المؤهلات الوطنية بدولة الإمارات، و اعتماد البرامج التعليمية بانواعها الثلاث (التعليم العام، والتعليم العالي، والتعليم والتدريب المهني والفني بالدولة).

**منظومة المؤهلات كتجربة عالمية:**

من المعروف أن وجود منظومات للمؤهلات في كثير من الدول، هي فكرة عالمية تقوم هذه الدول من خلال منظومة المؤهلات الوطنية فيها بالإشراف على تنظيم منح كافة المؤهلات المتنوعة و جهات اصدارها بغية توافق هذه المؤهلات أولاً مع متطلبات السوق المحلية ثم السوق العالمية،حيث المؤهل الممنوح في اي دولة من دول الاتحاد الأوروبي يصبح معادلاً لنفس المؤهل في سائر الدول الأوروبية، وذلك من خلال التنظيم الذي يوجد بهذه الدول وهو ما يسمى منظومة المؤهلات الوطنية مثل منظومة المؤهلات الأوروبية،و منظومة المؤهلات الإيرلندية، ومنظومة المؤهلات الإسترالية، ومنظومة المؤهلات النيوزيلاندية ..... الخ.

**منظومة المؤهلات الإماراتية:**

في ظل سوق العمل المفتوحة و توفر فرص العمل المتنوعة لحاملي المؤهلات من جهات عديدة رأت الدولة في ظل التجارب العالمية، أنه من الضروري إنشاء هيئة وطنية تعتني بشؤون المؤهلات الوطنية على غرار الدول الأخرى المشابهة في أوضاعها لأوضاع دولة الإمارات من حيث السوق المفتوح القائم على الإقتصاد الحر.

فظهر مرسوم إنشاء هيئة المؤهلات الوطنية، الذي حدد مسؤوليات و أهداف هذه الهيئة .

فجاء في مقدمة مسؤولياتها،إن دليل منظومة المؤهلات الإماراتية يُعد أداة مرجعية للجهات المسؤولة عن منح و إعتماد المؤهلات أو تلك المسؤولة عن وضع وتطوير المؤهلات إذ يوضح مرسوم إنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات، انها مسؤولة عن :

" العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية على إنشاء و تطوير نظام مؤهلات وطني من خلال رسم الخطط و السياسات ذات الصلة تنطوي تحت مظلة استراتيجية شاملة وموحدة للمؤهلات تحدد فيها ضوابط و معايير مؤهلات التعليم العالي و التعليم العام والتعليم والتدريب المهني و التقني والفني، وكيفية تطويرها بشكل مستمر لمواكبة مسيرة التقدم العلمي و التكنولوجي و متطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الدولة. وفي إطار هذه المنظمومة تقوم الهيئة بمعادلة شهادات و مؤهلات التعليم العالي والفني والتدريب التقني والمهني".

**الخدمات التي تقدمها الهيئة الوطنية للمؤهلات:**

إستندت منظومة المؤهلات الوطنية المتكاملة على موجهات ريئسية بنت عليها خطة الخدمات التي تقدمها ومن هذه الموجهات :

1. ضرورة وجود منظومة واحدة تمثل نظام ذو مرجعية واحدة لكافة المؤهلات الوطنية.
2. الحاجة الى تقديم نظام وطني واحد بإستخدام معايير مقارنة مشتركة لمسميات ومخرجات المؤهلات.
3. ضرورة وجود منظومة اللغة الامشتركة لتكون دليلاً يستخدمه أصحاب العمل و المتعلمين (الموظفين) في الأمور المتعلقة بتحديد مستوى التعليم المطلوب للوظائف المعلن عنها. وكذلك مساعدة الأفرا دعلى تحديد الأعمال التي تتوافق مع مؤهلاتهم وخبراتهم.
4. الحاجة إلى تحديد ومعالجة مشكلة الفجوة القائمة بين متطلبات سوق العمل ونقص المهارت، ومدى تأثيرها على الإقتصاد أو زيادة فرص العمل المتاحة للأفراد.
5. الحاجة إلى بناء آليات متطورة و شفافة يمكنها ضمان واتساق ومصداقية المؤهلات الوطنية .
6. ضرورة وجود نظام مواءمة منظومة المؤهلات الإماراتية مع منظومات المؤهلات الدولية الأخرى بما يسهم في تحقيق المقارنات الدولية للمؤهلات.

**في ظل هذه التوجهات تتحدد وظائف الهيئة الوطنية للمؤهلات على النحو التالي:**

- تحديد مخرجات التعلم المطلوبة لكل مؤهل وبالتالي الاعتراف به ضمن مستوى معين في المنظومة.
- المقارنة بين المؤهلات الجديدة والقائمة وتعريف العلاقات التي تربط بينها.
- تسهيل الإعتراف بمحصلة التعلم لجميع الأفراد.
- وضع الآليات التي تتيح للمتعلمين إتخاذ قرارت مدروسة حول مساراتهم التعليمية و التدريبية وتطورهم الوظيفي .
- تسهيل قدرة الأفراد على الانتقال ما بين الوظائف، مثلاً ما بين القطاعين العسكري و المدني.

- أن تكون إطاراً مرجعياً لآليات التمويل الحكومي لبرامج ومؤسسات التعليم وتدريب العامة.
- أن تكون إحدى أدوات المقارنة الوطنية والدولية للقوى العالمة المؤهلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أن تكون وسيلة لتصميم و تطوير المؤهلات.
- أن تكون أداة لتحقيق الاتساق و التكامل و المصداقية في مخرجات المؤهلات.

**البرنامج الوطني للسير بالخطة الإستراتيجية للهيئة الوطنية للمؤهلات :**

في ظل رؤية الهيئة الوطنية للمؤهلات المتمثلة في " تأسيس و تطوير نظام مؤهلات وطني يمكن من خلاله تقييم محصلة التعلم لكل فرد وزيادة فرص الحصول على التعلم و الانتقال بين مسارات التعليم و التدريب المختلفة، وبالتالي المساهمة الفاعلة في بناء قوى عاملة مزوده بالمهارات و المعرفة للإرتقاء ببيئة إقتصادية قادرة على المنافسة دولياً.

في هذا الإطار بدأت الهيئة الوطنية للمؤهلات برنامجاً للعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية على تأسيس و تنفيذ نظام مؤهلات إماراتي معترف به دولياً ويتألف من " منظومة مؤهلات وطنية " واحدة متكاملة و متجانسة بالإضافة الى ما يقترن بتلك المنظومة من قوانين وإجراءات و نظام ضمان الجودة.

فوضعت الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية الخطط والسياسات وشرعت في بناء الإستراتيجية الشاملة والموحدة للمؤهلات، وكذلك بدأت في وضع معايير التعليم العالي والعام والتدريب الفني والتقني والمهني آخذه في عين الاعتبار عملية التطوير المستمر لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي ومتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في دولة الإمارت العربية المتحدة.

يشير البرنامج الوطني للخطة الاستراتيجية لهيئة الوطنية للمؤهلات إلى مهام وأهداف رئيسية تقوم بها من خلال مجلس إدارتها الذي يعتبر القوة المحركة للهيئة نحو رسم طريقها إلى المستقبل، ويبين الرسم التوضيحي الآتي الخطة الاستراتيجية لأهداف ومهام الهيئة الوطنية للمؤهلات ونظرتها المستقبلية.